"نص وثائقي نادر: رسالة جوابية من الشيخ محمد بن عبدالوهاب إلى الأمير عبدالله بن صباح الأول

تحقيق وتعليق: محمد بن إبراهيم الشيباني

الكويت، مركز المخطوطات والوثائق، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م

أ.د. محمد سليمان الخضيري
قسم التاريخ – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الإمام محمد بن سعود

يقع الكتاب في (٥٥) صفحة من منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق – قسم وثائق الخليج والجزيرة العربية في الكويت. نشر الكتاب في طبعته الأولى عام ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م، ونشر في طبعته الثانية عام ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م وهي التي بين أيدينا.

وبالاطلاع على عنوان الكتاب ومحتواه نجد أن المحتوى لا يعكس العنوان، فعنوان الكتاب (نص وثائقي نادر: رسالة جوابية من الشيخ محمد بن عبدالوهاب (١١١٥-١٢٠٦هـ/ ١٧٠٣-١٧٩٢م) إلى الأمير عبدالله بن صباح الأول (١١٧٦-١٢٢٩هـ/ ١٧٦٢-١٨١٣م) بينما اشتمل الكتاب على موضوعات كثيرة، ولم يبرر محقق الكتاب سبب إيراده هذه الموضوعات.

كما أنه لم يسلك ما تعارف عليه المشتغلون بالتحقيق من دراسة للنص المحقق ومؤلفه ومنهجه في التأليف وأسلوبه ولغة الكتاب وغير ذلك من أدوات التحقيق المعروفة.

يتصدر الكتاب مقدمة الطبعة الأولى حيث تحدث فيها المحقق عن جهوده في الاهتمام بالتراث منذ عام ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م، مبيناً ظروف حصوله على هذا النص وإزاحة ما شابه من شك، وعدم شهرة المرسل إليه الشيخ عبدالله بن صباح بسبب التصحيف في اسم والده.

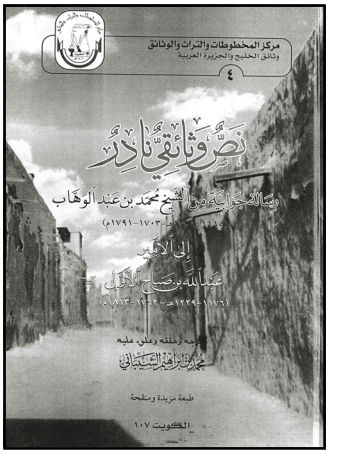

أما مقدمة الطبعة الثانية فهي مختصرة وركزت على الثناء على الطبعة الأولى التي يذكر المحقق أنها "طارت بها الركبان". ثم يتحدث عن سبب اهتمامه بهذه الرسالة وهو تشكيك بعض الباحثين بنسبة الرسالة المرسلة من الأمير عبدالله بن صباح (وهي مفقودة)، والرسالة الجوابية من الشيخ محمد بن عبدالوهاب إلى عبدالله بن صباح التي وردت في بعض مصادر تاريخ نجد، ومنها كتاب المؤرخ حسين بن غنام (تاريخ نجد المسمى روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام)، وكتاب الشيخ عبدالرحمن بن قاسم (الدرر السنية في الأجوبة النجدية)، الذي طبع للمرة الثانية عام ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م؛ مما دعاه لمراجعة جديدة لهذه الرسالة وإعادة ترتيبها وطبعها من جديد في طبعة ثانية عام ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م.

يتناول الكتاب، بعد المقدمتين، مباحث مختلفة هي: الكلام حول بلدة الكويت، عبدالله الأول، حكام الكويت، آل سعود، الشيخ محمد بن عبدالوهاب، أشهر الأصنام في الجزيرة العربية، أشهر الأصنام في عهد الشيخ محمد بن عبدالوهاب، الأدلة على ثبوت المراسلة بين الشيخين (ذكر أحد عشر دليلاً)، النص الوثائقي، وهي معلومات معروفة ولم تأت بجديد بل معلومات مختصرة نقلت من مصادر ومراجع معروفة ومتداولة بل إنها احتوت على بعض الأخطاء.

استهل المحقق الكتاب بكلام موجز لا يفي بالغرض عن بلدة الكويت منقول عن كتاب سبائك العسجد لابن سند، ص١٥، وكان الأولى به التوسع في نشأة الكويت وصولاً إلى حكم آل الصباح.

وبنوع من التفصيل تحدث المحقق عن الشيخ عبدالله بن صباح الجابر، الذي ولد في الكويت عام ١١٢٥هـ/ ١٧١٣م، ثم تولى الحكم فيها بعد وفاة والده صباح عام ١١٧٦هـ حتى عام ١٢٢٩هـ/ ١٧٦٢-١٨١٣م، على الرغم من أنه أصغر إخوته الأربعة سليمان ومالك ومبارك ومحمد، لمزايا انفرد بها، وهي الشجاعة والدين وحب العدل والحكمة والسخاء، كما يذكر المحقق.

عرج المحقق بعد ذلك على الحديث عن حكام الكويت من آل الصباح بشكل مختصر وعددهم خمسة عشر حاكماً، لكنه جعل أولهم الشيخ سليمان بن محمد آل غرير من آل حميد الخالدي، وهذا محل نظر كما سيأتي توضيحه في المآخذ على الكتاب، وكان آخرهم الشيخ صباح بن أحمد الجابر أمير الكويت الحالي.

وبعد ذلك تحدث المحقق عن تاريخ آل سعود مستعرضاً حكام الدولة السعودية بأدوارها الثلاثة بشكل مخل يحمل بعض الأخطاء في الأسماء والتواريخ. والملاحظة البارزة في هذا الموضوع أنه اكتفى من حكام الدور الثالث من أدوار الدولة السعودية بحكم الملك عبدالعزيز، ولم يتناول الحديث عن أبنائه الملوك من بعده حتى الوقت الحاضر، كما فعل مع أمراء الكويت.

وفي تفصيل معقول تحدث المحقق عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب مبتدئاً بحياته الأولى ومواهبه الشخصية التي برزت منذ صغره، ثم تعليمه. وبعد ذلك تحدث عن بداية تطبيقه العملي للدعوة بإزالة البدع والمشاهد الشركية. ثم تحدث عن اتفاقه مع الأمير محمد بن سعود على نشر الدعوة وإقامة الدولة السعودية الأولى، وختم بآثار الشيخ محمد بن عبدالوهاب العلمية والنتائج التي ترتبت على دعوته داخل الجزيرة العربية وخارجها.

بعدها تحدث المحقق عن أشهر الأصنام في الجزيرة العربية في الجاهلية، وعدد منها ثلاثين صنماً سماها بأسمائها، دون أن يذكر مصدراً لهذه الأصنام أو أسمائها، كما لم يبين سبب إيرادها في الكتاب، لكنه بعد ذلك تحدث عن أشهر الأصنام في عهد الشيخ محمد بن عبدالوهاب والتي تتكون من قباب وأشجار يتبرك بها الناس، حيث ذكر منها بالاسم ثلاثة عشر دون أن يذكر مصدر هذه المعلومات عن الأصنام، أو عن مصدر أسمائها.

وابتداءاً من صفحة (٢٧) بدأ المحقق الحديث عن الأدلة على إثبات المراسلة بين الشيخ محمد بن عبدالوهاب والأمير

عبدالله بن صباح، حيث ذكر أحد عشر دليلاً أكد فيها رسالة الشيخ للأمير وهي ثابتة لا جدال فيها كما سنبينه لاحقاً، لكنه لم يأت بدليل مقنع على وجود رسالة من أمير الكويت المذكور إلى الشيخ محمد بن عبدالوهاب، مما يعني أنها غير موجودة، أو أنها رسالة شفوية كما ذكرنا سابقًا.

وأخيراً تحدث المحقق في ست صفحات عن النص الوثائق للرسالة التي أرسلها الشيخ للأمير رداً على رسالته الاستيضاحية التي لم يثبت المحقق وجودها.

منهج المؤلف في كتابه وأدواته ومصادره:

لم تتضح منهجية محددة للمحقق، ففي القسم الأول موضوعات لم يوضح المحقق الهدف منها رغم أنها لها علاقة غير مباشرة بالموضوع، لكن لم يوظف معلوماتها لما يخدم عنوان الكتاب، ولذلك جاءت كأنها مبتورة عن النص. وعلى الرغم من حرص المحقق على أن يطبق المنهج العلمي المعروف في الكتابات التاريخية، لكن عرضه للقسم الأول كان عبارة عن نقولات من مصادر ومراجع، ولذلك لم يتبين له جهد واضح من حيث تحليل المعلومات، أو تفسيرها، أو تعليلها، أو حتى التعليق على بعض القضايا الواردة في الكتاب. وللأمانة فقد أرجع المحقق بعض المعلومات إلى بعض المصادر.

ومما يؤخذ على الكتاب محاولة المحقق إثبات وجود رسالة من الشيخ محمد بن عبدالوهاب إلى الأمير عبدالله بن صباح في مصادر تاريخ نجد وغيرها، مع أن هذه الرسالة موجودة في مصادر متعددة، ولم ينكرها أحد؛ لكن فات على المحقق

أن هذه الرسالة لم تكن ضمن الرسائل المعروفة التي بعثها الشيخ، وإنما وردت ضمن المسائل التي أجاب فيها الشيخ على من سأله. وهذا نص ما ورد عند ابن غنام في هذا المجال "المسألة الثانية والعشرون: الذي يعلم به من يقف على هذا من الإخوان المتبعين محمداً ﷺ أن ابن صباح سألني عما ينسب إلي فأجبته فطلب مني أن أكتب له في ورقة فكتبت له".

وفيما يتعلق برسالة أمير الكويت للشيخ محمد بن عبدالوهاب فإن المحقق يقر في مقدمة الطبعة الأولى للكتاب بوجود رسالة استفسار من الأمير عبدالله بن صباح إلى الشيخ محمد بن عبدالوهاب، لكنه يعترف بأنها لم تحفظ في سجلات المحفوظات في البلدين، ثم يعلل ذلك بأسباب مثل عدم شهرة هذا النص (الوثيقة) بسبب التصحيف الحاصل في اسم والد الشيخ (الأمير) عبدالله وهو صباح، وهذا ليس مبرراً قوياً على عدم حفظ الرسالة. والأغرب من ذلك أنه في مقدمة الطبعة الثانية (ص٨) قرن مشكلة عدم وجود رسالة ابن صباح مع وجود رسالة الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وكأنها هي الأخرى مجهولة وعثر عليها هو، عندما قال: "شكك بعض الباحثين بنسبة الرسالة المرسلة (المفقودة) والرسالة الجوابية .... وحجتهم في ذلك أن هذه الرسالة والجواب عليها لم تذكرا في تاريخ الجزيرة العربية بشكل عام أو التواريخ الأخرى الخاصة بتراجم الشخصيات والبلدان"، وهذا خلط غير مبرر؛ لأن رسالة الشيخ محمد بن عبدالوهاب - كما ذكرنا - ثابتة ومعروفة ومتداولة بعكس

رسالة ابن صباح التي يعترف الباحث نفسه بأنها مفقودة وهي في الحقيقة غير موجودة، لأنها عبارة عن سؤال هو في الغالب شفوي ورد عليه الشيخ عليه بجواب شفهي، لكن الأمير رغب في شيء مكتوب، فكتب له الشيخ الجواب، ولهذا وردت ضمن المسائل التي أجاب عنها الشيخ، وليست ضمن الرسائل المعروفة التي أرسلها الشيخ ابتداء إلى بعض الحكام والعلماء وغيرهم.

استدراكات على الكتاب:

وللحقيقة فإن لهذا الكتاب إيجابيات لعل أهمها إبراز رسالة الشيخ محمد بن عبدالوهاب إلى أمير الكويت عبدالله بن صباح، وتسهيل الاطلاع عليها من قبل عامة الناس ممن يتسنى له الإطلاع على هذا الكتاب. وما دام الأمر فيه إفادة للعامة فإن هناك بعض الأمور المستدركة على الكتاب قد لا تغيب عن المتخصصين لكنها ربما تفوت على العامة، ومن هنا جاءت فائدة إيرادها ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- ذكر الباحث أن أول حاكم للكويت هو سليمان بن محمد آل غرير، لكن المعروف أن سليمان هذا هو زعيم بني خالد، كما أن التاريخ الذي ذكره الباحث وهو ١١٤٩-١١٦٦هـ/ ١٧٣٦-١٧٥٢م، هو فترة تولي سليمان حكم بني خالد في الأحساء، وعلى هذا فإن الراجح أن حاكم الكويت كان تابعاً لحكام بني خالد في شرقي الجزيرة العربية في تلك الفترة، ومن ثم فإن بني خالد ليسوا حكاماً مباشرين للكويت.

- ورد خطأً تاريخ حدد فيه المحقق نهاية حكم الشيخ جابر ١٣٨٥هـ، والصحيح ١٤٢٧هـ.
- ذكر الباحث بعض المناطق التي كانت تتبع الدولة السعودية الأولى، وأغفل مناطق أخرى، مثل القصيم وحائل وبعض مناطق جنوب الجزيرة العربية، والحجاز الذي حكمته الدولة السعودية الأولى مدة (١٠) سنوات تقريباً.
- ذكر الباحث أن محمد بن سعود كان أمير جنوب نجد. وهذا غير دقيق؛ بل كان أميراً على الدرعية، ثم إماماً للدولة السعودية الأولى كلها حتى وفاته.
- اعتمد الباحث في معلوماته عن أسماء حكام آل سعود وتواريخ حياتهم وتوليهم الحكم على مصادر غير عربية، ولذلك وقع في أخطاء. والمفترض أن يعتمد على مصادر تاريخ الدولة السعودية؛ فالحاكم الثالث عشر محمد بن سعود والحاكم الخامس عشر محمد المطوع ليس لهما وجود ضمن حكام الدولة السعودية الثانية بهذه الأسماء، والصواب أنهما اسم واحد وهو محمد ابن الإمام فيصل بن تركي.
- عدد رسائل الشيخ محمد بن عبدالوهاب ست وعشرون رسالة، وليس خمسين، وربما زادت الرسائل عن الخمس والعشرين لو أضيف إليها المسائل.
- بعض المعلومات التي أوردها غير صحيحة؛ فلم تكن الدولة السعودية الأولى تلزم الحجاج بالمرور على الدرعية.